POLICY CENTER
FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES
مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تحديات قائمة وقادمة: الدور المصري في هدم المخططات الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر

تحليل سياسات الدولة المصرية في إدارة الأزمة الممتدة

دراسات

سبتمبر 2025
www.policystudy.org

دراسة تحليلية

تحديات قائمة وقادمة : الدور المصري في هدم المخططات الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر

تحليل سياسات الدولة المصرية في إدارة الأزمة الممتدة

POLICY CENTER
FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES
مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المستخلص :

تعاملت مصر منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى اللحظة الراهنة، مع الأزمة الفلسطينية-الإسرائيلية باعتبارها اختبارًا مركزيًا لدورها الاقليمي ومكانتها الدولية. فقد استخدمت القاهرة أدوات متوازنة تجمع بين الوساطة السياسية النشطة وضبط الأمن القومي، حيث أدارت ملف معبر رفح والإغاثة الإنسانية بحذر يعكس التزامها بحماية الفلسطينيين دون السماح بتهديد استقرار سيناء. كما قادت جهودًا مؤثرة في صفقات تبادل الرهائن وإدارة التهدئة، وواجهت تحديات مع شبكات التهريب والأنفاق عبر تدخلات أمنية واسعة. إقليميًا، عززت مصر شراكاتها مع الفاعلين العرب، بينما أبقت على قنوات مفتوحة مع الولايات المتحدة وإسرائيل في إطار توازن دقيق يحمي مصالحها الاستراتيجية. أما دوليًا، فقد وظفت أدواتها في الأمم المتحدة للتأكيد على حل الدولتين ورفض محاولات فرض تسويات أحادية. حيث تسير القاهرة نحو مقاربة مدفوعة بدور تاريخي، تجعلها لاعبًا لا غنى عنه في أي تسوية مستقبلية، مع تحديات متنامية تفرض ضرورة إعادة صياغة أدواتها الدبلوماسية والأمنية.

مقدمة :

لقد شكلت حرب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ نقطة التحول المحركة لسلسلة تفاعلات سياسية وعسكرية وإقليمية، من هذه النقطة بدأت القاهرة في إعادة تموضع سياساتها الخارجية والاقليمية استجابةً لمزيج من الضغوط الداخلية والتهديدات الأمنية الواقعية على حدودها. خلال الشهور الأولى، اتجهت مصر فوراً إلى لعب دور الوسيط التقليدي، مضاعفةً اتصالاتها مع الدوحة وواشنطن والفاعلين الاقليميين، بينما عملت على تعزيز قدراتها الأمنية في سيناء. توالت بعد ذلك وقائع جعلت القاهرة في موقع رد فعل واستباق متداخل: (أ) عمليات إسرائيلية مكثفة في مناطق قرب رفح أدت إلى توترات على المعبر وإيقاف المساعدات في مرات متعاقبة؛ (ب) مناقشات وإشاعات إقليمية ودولية بشأن إعادة هندسة غزة وبدائل لإدارتها ما بعد الحرب (بما في ذلك مقترحات نقل أو إعادة توطين مؤقتة)؛ (ج) ضغوط عربية ودولية دفعت إلى عقد قمة عربية طارئة في القاهرة في مارس ٢٠٢٥ تبنت خطة مصرية لإعادة الإعمار كبديل لاقتراحات «التهجير» أو الإدارة أحادية الجانب.

خلال الفترة الممتدة انتهجت القاهرة سياسة ذات أبعاد متعددة: تواصل الوساطة لحل ملفات تبادل الرهائن ووقف النار المرحلي، إدارة ورقابة المعابر (معبر رفح في الواجهة)، تعزيز أمن سيناء لمنع امتدادات عملياتية، وتشكيل جبهة عربية دبلوماسية داعمة لمقترح إعادة الإعمار والحفاظ على بقاء السكان في قطاع غزة. هذه الأدوات كانت واضحة في الممارسة، لكن نتائجها كانت متباينة تبعًا للضغوط الميدانية والاقليمية والدولية المتغيرة.

أولاً- المحددات الاستراتيجية لسياسة القاهرة:

وترتكز الاستراتيجية المصرية في التعامل مع الملف الفلسطيني–الإسرائيلي على ثلاثة أهداف رئيسية تتشابك في مضمونها وتنعكس على مجمل مقاربات القاهرة الاقليمية. الهدف الأول هو حماية الأمن القومي المباشر ومنع أي تدفقات نزوح جماعي محتملة إلى سيناء، إذ تدرك القيادة المصرية أن حدوث موجات لجوء واسعة قد يحدث خللًا ديموغرافيًا وأمنيًا في منطقة حساسة أصلًا بفعل التحديات التاريخية مع التنظيمات المسلحة. الهدف الثاني يتمثل في الحفاظ على مكانة مصر كوسيط إقليمي مركزي، وهي مكانة تراها القاهرة جزءًا من إرثها السياسي ومصدرًا لشرعيتها العربية، ومن ثم تسعى إلى إعادة تأكيد دورها القيادي ضمن الأجندة العربية بما يضمن استمرار الاعتماد على وساطتها في أي ترتيبات إقليمية تخص الصراع. أما الهدف الثالث فيكمن في منع أي محاولة لصياغة شرعية بديلة أو إقليمية أو دولية تتجاوز السلطة الفلسطينية أو تنتقص من دورها في إدارة غزة، حيث ترى القاهرة أن تجاوز هذا البُعد سيُفرغ القضية من بعدها السياسي وسيحولها إلى ملف إنساني أو أمني يمكن تفكيكه بسهولة.

القيود العسكرية وتوازن القوة

ورغم وضوح الأهداف، فإن القاهرة مقيدة بعدة عوامل بنيوية. فهي ليست قوة راغبة في مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، ولا تملك الأدوات التي تسمح لها بردع اختيارات استراتيجية إسرائيلية تحظى بتأييد واسع من حلفاء غربيين رئيسيين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. لذلك تركز السياسة المصرية على بدائل غير عسكرية تعتبر أقل تكلفة وأكثر انسجامًا مع طبيعة قدراتها، مثل تعزيز الحضور الدبلوماسي متعدد الأطراف، وتوظيف الشرعية العربية كرافعة لمواقفها، إضافة إلى إدارة السرد العام عبر وسائل الإعلام وخطابها الرسمي لتقويض محاولات إسرائيل فرض رؤيتها كخيار وحيد. هذه المقاربة تعكس إدراكًا مصريًا بأن موازين القوة لا تسمح بسياسات صدامية مباشرة، وأن البديل الأمثل يكمن في تحويل أدوات النفوذ الناعمة إلى وسيلة ضغط مضادة.

القيود السياسية الداخلية والاقليمية

كما أن البيئة السياسية الداخلية والاقليمية تفرض على القاهرة معادلة دقيقة. فداخليًا، تعتبر المصلحة الأمنية العليا للدولة خطًا أحمر لا يسمح بتحمل أعباء نزوح جماعي قد يؤدي إلى اضطرابات

في الداخل أو إلى استنزاف موارد الدولة اقتصاديًا. وخارجيًا، تقيد العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلى جانب وجود قنوات اتصال استخباراتية مع إسرائيل، أي تحركات مصرية راديكالية قد تفسر بأنها خروج عن الإجماع الدولي أو تهديد مباشر للمعادلات الأمنية القائمة. ونتيجة لذلك، فإن هامش الحركة المصرية يظل محكومًا بموازنة دقيقة بين الحفاظ على استقلالية قرارها الاقليمي من جهة، وعدم المجازفة بفقدان الدعم الدولي في ملفات اقتصادية وأمنية أخرى من جهة ثانية.

القيود الاقتصادية وتمويل إعادة الإعمار

ويضيف البعد الاقتصادي مستوى آخر من التعقيد، إذ تدرك القاهرة أن نجاح أي خطة لإعادة إعمار غزة يتطلب تمويلًا دوليًا ضخمًا لا يمكن توفيره إلا من خلال شراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، غير أن هذا التمويل يخضع لشروط سياسية ومعايير حوكمة قد لا تتماشى مع التوجهات المصرية أو مع موقف الفصائل الفلسطينية. وبالتالي، تبدو قدرة مصر على تحويل مبادرتها إلى واقع عملي رهينة بتوافق معقد يجمع بين التمويل الخارجي وضمانات دولية، وهو ما يجعل أي مشروع إعادة إعمار ليس مجرد قضية تقنية، بل ملفًا سياسيًا تفاوضيًا يتطلب قدرة على المناورة بين مطالب المانحين وتوجهات الأطراف المحلية.

المعطى الأمني في سيناء

ويمثل الملف الأمني في سيناء محددًا جوهريًا لأي سياسة مصرية تجاه غزة، إذ أن أي تهجير محتمل للفلسطينيين إلى الأراضي المصرية يعتبر تهديدًا مباشرًا للأمن القومي. وقد عززت القاهرة في السنوات الأخيرة وجودها العسكري والأمني على طول الشريط الحدودي، وأعادت تنظيم نقاط المراقبة وشددت إجراءاتها في المعابر، إلا أن السيطرة الكاملة تظل صعبة نظرًا لامتداد الحدود وطبيعة التضاريس المعقدة، فضلًا عن نشاط شبكات التهريب والتسلل التي قد تستغل أي حالة فوضى. ولذلك، فإن ضبط الحدود بشكل كامل يتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة، إضافة إلى تعاون استخباراتي دولي وإقليمي، ما يفرض على القاهرة أن تبقي الملف الأمني جزءًا لا يتجزأ من سياستها الكلية تجاه القطاع.

الشرعية الفلسطينية والتنافس الداخلي

وعلى مستوى الشرعية الفلسطينية، واجهت القاهرة دومًا معضلة الحفاظ على دور السلطة الفلسطينية ومنع تهميشها، إذ أن أي مبادرة مصرية ينظر إليها باعتبارها تتجاوز الشريك الفلسطيني الرسمي يمكن أن تقوض شرعية القاهرة نفسها وتضعف قدرتها على المناورة. لذلك، ارتبطت الاستراتيجية المصرية بمحاولات إشراك السلطة في ترتيبات بديلة، مثل الدفع باتجاه حكومة إدارية مؤقتة أو تشكيل قوى أمنية فلسطينية مدربة، مع مراعاة حساسية الموقف الشعبي الذي يرفض أي ترتيبات تبدو وكأنها التفاف على الحق الفلسطيني. هذا البعد يعكس إدراك القاهرة لضرورة الموازنة بين الحفاظ على الشرعية الفلسطينية الرسمية من جهة، وعدم السماح للفصائل الأخرى أو الأطراف الخارجية بملء الفراغ من جهة أخرى.

مقاربة تكتيكية في ظل قيود بنيوية

وانطلاقًا من هذه المحددات، يتضح أن السياسة المصرية لم تصمم لتكون أداة مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، بل جاءت على شكل مقاربة تكتيكية متداخلة تستند إلى مزيج من الضبط الأمني والدبلوماسية البراغماتية. فمن خلال تشديد الرقابة على سيناء، أرسلت القاهرة رسالة ضمنية بأنها لن تسمح بتهجير جماعي، وفي الوقت ذاته كثفت من جهدها الدبلوماسي لحشد قبول عربي ودولي لنماذج بديلة تحافظ على بقاء السكان في غزة، كما سعت إلى إدارة عملية إنسانية مشروطة تضمن عدم تفريغ القطاع من مضمونه السياسي. ومع ذلك، يظل تأثير هذه السياسة محدودًا كلما تصاعدت الضغوط العسكرية الإسرائيلية أو ارتفع مستوى الدعم الغربي لها، وهو ما يضع القاهرة أمام توازن دقيق بين ممارسة الضغط السياسي والاحتواء الأمني من جهة، واعتماد البراغماتية الدبلوماسية من جهة أخرى. وهذا التوازن لا يعكس فقط حدود القوة المصرية، بل يعبر أيضًا عن مقاربة مدروسة تهدف إلى تقليل الخسائر ومنع فرض ترتيبات تضر بمصالحها الاستراتيجية على المدى البعيد.

ثانياً- آليات إحباط المخططات الإسرائيلية والاستراتيجيات الدفاعية

استراتيجية إحباط مخطط التهجير القسري

ويمثل الموقف المصري من مسألة التهجير القسري للفلسطينيين أحد أبرز نجاحات السياسة المصرية في إحباط المخططات الإسرائيلية الاستراتيجية منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. فمنذ الساعات الأولى للحرب على غزة، سعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو إلى تنفيذ استراتيجية متعددة المراحل تهدف في جوهرها إلى إحداث تغيير ديموغرافي جذري في قطاع غزة من خلال دفع السكان الفلسطينيين للنزوح إلى مصر. هذه الاستراتيجية، التي تم الكشف عنها من خلال تصريحات مسؤولين إسرائيليين ووثائق رسمية، كانت تتضمن خلق ظروف معيشية مستحيلة في غزة تجبر السكان على البحث عن ملاذ آمن خارج القطاع، مع التركيز على مصر كوجهة أساسية للنزوح.

وإنه لمواجهة هذا المخطط، تبنت مصر استراتيجية دفاعية شاملة تتضمن عدة مستويات من الإجراءات الوقائية والاستباقية. على المستوى العسكري، قامت مصر بحشد قوات عسكرية تقدر بحوالي ٤٠,٠٠٠ جندي في منطقة شبه جزيرة سيناء، وهو إجراء غير مسبوق يعكس جدية الحكومة المصرية في التصدي لأي محاولة لفرض التهجير القسري. هذا الحشد العسكري لا يهدف فقط إلى منع التسلل غير المشروع عبر الحدود، بل يرسل أيضاً رسالة واضحة للأطراف الاقليمية والدولية بأن مصر جادة في الدفاع عن موقفها وأنها مستعدة لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لحماية أمنها القومي.

وعلى المستوى الدبلوماسي، نجحت مصر في بناء تحالف دولي واسع يدعم موقفها الرافض للتهجير القسري، نتيجة لجهود قامت بها القاهرة لتوضيح المخاطر الاقليمية والدولية التي قد تنجم عن قبول سياسات «الترانسفير الناعم» التي تسعى تل أبيب وواشنطن لتطبيقها، بما في ذلك تداعيات ذلك على الاستقرار الاقليمي والقانون الدولي الإنساني. حيث لعب الرئيس السيسي دوراً شخصياً محورياً في هذه الجهود، حيث أجرى اتصالات مكثفة مع القادة الدوليين لحشد الدعم للموقف المصري

.

استراتيجية الوساطة الدبلوماسية

لقد تطور الدور المصري في وساطة مفاوضات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس ليصبح أحد أهم أدوات السياسة الخارجية المصرية لإحباط المخططات الإسرائيلية طويلة المدى. فمن خلال موقعها كجهة وسيطة موثوقة من جميع الأطراف، تمكنت مصر من لعب دور حاسم في صياغة مقترحات وقف إطلاق النار التي تحد من قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الكاملة في غزة. هذا الدور الوسيط لا يقتصر فقط على تسهيل المفاوضات، بل يتضمن أيضاً التأثير على مضمون الاتفاقيات المحتملة بما يضمن حماية الحقوق الفلسطينية الأساسية ويمنع إسرائيل من استغلال الحرب لتحقيق مكاسب استراتيجية دائمة.

إن المقترح الذي صاغته الولايات المتحدة ومصر وقطر، والذي وافقت عليه حماس في 6 مايو ٢٠٢٤ وقدّمه الرئيس الأمريكي جو بايدن في ٣١ مايو، يعكس نجاح الدبلوماسية المصرية في تشكيل إطار تفاوضي متوازن يتضمن مراحل متدرجة لوقف إطلاق النار. هذا المقترح، الذي يتضمن هدنة لمدة ستة أسابيع في البداية مع إطلاق سراح الرهائن مقابل إطلاق سراح سجناء فلسطينيين، وانتهاء الحرب، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، وعملية إعادة إعمار تستمر من ثلاث إلى خمس سنوات، يمثل إنجازاً دبلوماسياً مهماً للموقف المصري الذي يرفض السماح لإسرائيل بتحقيق انتصار استراتيجي كامل على حساب الحقوق الفلسطينية.

والجهود المصرية في هذا المجال لم تتوقف عند حدود صياغة المقترحات، بل امتدت إلى محاولات مستمرة للحفاظ على زخم المفاوضات وإقناع الأطراف بالموافقة على الحلول المطروحة. في أغسطس ٢٠٢٥، أكد رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني التزام قطر ومصر بالوصول إلى حل ينهي الحرب الإسرائيلية على غزة، رغم جميع المحاولات للتشويه والتعطيل وتقويض هذه الجهود. هذا التصريح يعكس الصمود المصري في وجه الضغوط المختلفة والالتزام بدور الوساطة حتى في أصعب الظروف.

خطة الإعمار المصرية

في مارس ٢٠٢٥، كشفت مصر عن خطة طموحة لإعادة إعمار قطاع غزة بتكلفة إجمالية تقدر بـ ٥٣ مليار دولار على مدار خمس سنوات، وهي خطة تمثل رداً استراتيجياً مصرياً على المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لفرض حلول أحادية الجانب على مستقبل غزة. هذه الخطة، التي حصلت

على تأييد الجامعة العربية، تتضمن رؤية شاملة لتحويل غزة إلى منطقة عصرية ومستدامة تضم وحدات سكنية لـ ١,٦ مليون شخص، ومناطق صناعية وتكنولوجية، وميناء تجاري، ومطار، بالإضافة إلى مشاريع الطاقة المتجددة والسياحة.

والخطة المصرية مقسمة إلى ثلاث مراحل متدرجة، حيث تركز المرحلة الأولى على الاستقرار الفوري من خلال إزالة الألغام وتوفير السكن المؤقت، بينما تركز المرحلة الثانية على إعادة البناء الأساسي للبنية التحتية، وتهدف المرحلة الثالثة إلى تطوير غزة كاقتصاد مستدام ومكتفي ذاتياً. هذه الخطة لا تمثل فقط رؤية اقتصادية، بل تحمل أبعاداً سياسية واستراتيجية عميقة تهدف إلى منع إسرائيل من فرض حلولها الأحادية على مستقبل غزة وضمان بقاء الفلسطينيين في أراضيهم.

والتمويل المطلوب للخطة موزع على عدة قطاعات، حيث تخصص ٢٠ مليار دولار للبنية التحتية والمباني الخدمية ووحدات السكن الدائم وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، بينما تخصص المبالغ المتبقية لقطاعات أخرى حيوية. هذا التوزيع المالي يعكس فهماً عميقاً للأولويات التنموية في غزة ويضع الأسس لاقتصاد فلسطيني مستقل وقابل للاستمرار. الخطة تتضمن أيضاً شراكات دولية، حيث أعلنت مجموعة أورجاني المصرية عن شراكة استراتيجية مع شركة البناء الصينية الحكومية بحجم استثمارات يصل إلى 0 مليارات دولار خلال السنوات الثلاث الأولى.

التحديات التطبيقية والمعوقات السياسية

رغم الطموح الذي تحمله الخطة المصرية لإعمار غزة، فإنها تواجه تحديات جمة على مستويات مختلفة تتطلب تعاملاً دقيقاً ومرناً من صناع القرار المصريين. أولى هذه التحديات تتمثل في الموقف الإسرائيلي الرافض لأي خطة لا تضمن القضاء التام على حماس وتفكيك بنيتها العسكرية والسياسية، وهو موقف يتعارض مع الرؤية المصرية التي تسعى إلى حل شامل يتضمن جميع الفصائل الفلسطينية. البيت الأبيض وإسرائيل انتقدا الخطة لإغفالها إجابات واضحة حول قضايا محورية مثل الحوكمة ومستقبل حماس والتمويل، مما يعكس التعقيدات السياسية التي تواجه تنفيذ هذه الخطة الطموحة.

ثالثاً- أبعاد متداخلة في إدارة القاهرة للأزمة

معبر رفح بين الشرعية الإنسانية والمساومات السياسية

منذ اندلاع حرب غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، تحول معبر رفح إلى بؤرة مركزية في إدارة الأزمة، حيث سعت مصر إلى ترسيخ دوره كمنفذ إنساني لا يخضع لإملاءات إسرائيلية أو ضغوط أمريكية متصلة بملف الإغاثة. فالمعبر كان بمثابة «شريان حياة» للمدنيين الفلسطينيين، بينما حاولت إسرائيل توظيفه كساحة للابتزاز السياسي من خلال المطالبة بربطه برقابة أمنية مشتركة أو وضعه تحت إشراف دولي. غير أن القاهرة تمسكت منذ البداية بمبدأ السيادة الكاملة على المعبر، رافضة أي صيغة تمس إدارتها المباشرة له، وهو موقف استراتيجي عكس إدراكاً مصرياً لمخاطر أي تقويض للسيادة الوطنية في سيناء أو أي اختراق أمني محتمل.

وقد برز هذا الدور في محطات متعددة: ففي ديسمبر ٢٠٢٣ عندما طرحت إسرائيل والولايات المتحدة مقترحاً لإدارة المعبر عبر قوة دولية مؤقتة، رفضت مصر الطرح بشكل قاطع، مؤكدة أن المعبر شأن سيادي، وأن إدخال الأمم المتحدة أو أي طرف ثالث سيعيد إلى الأذهان سيناريو «كامب ديفيد» وتدويل أجزاء من سيناء. وفي مطلع ٢٠٢٤، عززت القاهرة إجراءاتها اللوجستية عند المعبر لتسهيل دخول قوافل الإغاثة، لكنها في الوقت نفسه أغلقت الباب أمام أي محاولات إسرائيلية لتحويله إلى منفذ للتهجير القسري للفلسطينيين باتجاه سيناء. بهذا، وظفت مصر إدارة المعبر ليس فقط لتقديم المساعدات الإنسانية، بل أيضاً لإجهاض سيناريوهات إسرائيلية مرتبطة بالهندسة الديموغرافية للمنطقة.

صفقات تبادل الرهائن كأداة لإعادة التموضع الدبلوماسي

ولقد شكّل ملف الرهائن الإسرائيليين لدى المقاومة في غزة ميداناً آخر أثبتت فيه القاهرة قدرتها على المناورة بين الأطراف المتصارعة. فمنذ نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى يوليو ٢٠٢٥، نجحت مصر، بالتنسيق مع قطر أحياناً، في تمرير أكثر من صفقة جزئية لتبادل الرهائن مقابل إدخال مساعدات أو الإفراج عن أسرى فلسطينيين.

وهذه الوساطة لم تكن مجرد دور إنساني، بل كانت بمثابة تثبيت لدور القاهرة كوسيط لا يمكن تجاوزه، في وقت حاولت إسرائيل الترويج لمبادرات بديلة عبر أطراف أوروبية (ألمانيا، فرنسا) أو إقليمية (الإمارات). رفضت مصر أي تهميش لدورها، ووضعت نفسها في موقع «العقدة المركزية» لأي تفاوض يتعلق بالرهائن، وهو ما أعاد إليها ثقلها كضامن للاتفاقات في الاقليم.

إن أكثر ما يبرز في هذا السياق هو نجاح القاهرة في إدارة معادلة معقدة، فهي من ناحية تؤكد التزامها بالاعتبارات الإنسانية، ومن ناحية أخرى تستثمر هذه الملفات لإعادة تثبيت وزنها الاقليمي، مستفيدة من حاجة إسرائيل والولايات المتحدة إليها في ملفات حساسة. بل إن بعض التقارير الإعلامية الإسرائيلية في فبراير ٢٠٢٥ تحدثت عن «تعقيد مصري متعمد» في بعض جولات التفاوض، بهدف انتزاع تنازلات سياسية مرتبطة بوقف إطلاق النار أو تخفيف الإجراءات الأمنية في غزة. وهنا، يمكن القول إن مصر استخدمت ورقة الرهائن ليس كأداة عابرة، بل كرافعة استراتيجية لإجهاض المحاولات الإسرائيلية لفرض ترتيبات ما بعد الحرب بعيداً عنها.

إدارة المعابر والإغاثة: بين الضغوط الدولية والاعتبارات الأمنية

لم تكن إدارة معبر رفح وحدها التحدي الأساسي، بل أيضاً إدارة بقية المنافذ والإغاثة التي ارتبطت بالضغط الدولي على القاهرة. فمنذ مطلع ٢٠٢٤، حاولت الولايات المتحدة ربط تدفق المساعدات عبر رفح أو العريش بآليات رقابية أمريكية – إسرائيلية، بدعوى «منع تسرب المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى حماس». رفضت القاهرة هذا الطرح، وأصرت على أن تكون الرقابة مصرية – فلسطينية حصرية، مع السماح للمنظمات الدولية بالعمل تحت الإشراف المصري. هذا الموقف عكس حرص الدولة المصرية على عدم التحول إلى «وكيل لوجستي» لإسرائيل أو واشنطن في حصار غزة.

وفي المقابل، عززت مصر بنيتها التحتية في العريش ورفح لاستيعاب مئات الشاحنات الإغاثية، وأقامت مخازن استراتيجية لمواد الإغاثة. لكنها في الوقت ذاته فرضت رقابة صارمة لمنع أي تهريب غير منضبط نحو غزة، ما حافظ على توازن دقيق؛ تقديم نفسها كحائط الصد الإنساني الأول، وفي الوقت ذاته كضامن لعدم تسرب سلاح أو مواد متفجرة يمكن أن تمنح إسرائيل ذريعة لمهاجمة الحدود المصرية.

شبكات الأنفاق والتهريب: المقاربة الأمنية المصرية

ومن أبرز الملفات التي ارتبطت بالدور المصري هي قضية الأنفاق والتهريب. فمنذ حرب ٢٠١٤، عززت القاهرة جهودها في تدمير الأنفاق بين رفح المصرية وقطاع غزة، لكن منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ عاد هذا الملف بقوة إلى الواجهة. إذ روجت إسرائيل لرواية مفادها أن استمرار عمل بعض الأنفاق يسهل وصول الأسلحة إلى الفصائل الفلسطينية، وهو ما حاولت توظيفه لإحراج القاهرة دولياً.

ولقد جاء الرد المصري حاسماً، فمن جهة كثفت القوات المسلحة المصرية منذ أواخر ٢٠٢٣ عملياتها الأمنية في شمال سيناء، وأعلنت في عدة بيانات تدمير شبكات أنفاق جديدة وضبط

محاولات تهريب. ومن جهة أخرى، وظفت القاهرة هذا الملف لتأكيد أن سيناء لن تكون قاعدة خلفية لأي طرف، وأن أمنها القومي غير قابل للمساومة. وفي أبريل ٢٠٢٤، تم الإعلان عن إنشاء «منطقة عازلة أمنية مطورة» على الحدود، مزودة بأنظمة مراقبة حرارية ورادارات أرضية متقدمة، ما أعطى انطباعاً دولياً بأن مصر تضبط حدودها بصرامة، وفي الوقت ذاته سحبت من إسرائيل ذريعة التدخل المباشر.

والأهم أن هذه المقاربة الأمنية المصرية لم تستخدم فقط في الرد على إسرائيل، بل أيضاً في إرسال رسائل داخلية، بأن الدولة تتحكم بشكل كامل في المجال الحدودي بعد سنوات من الاضطراب الأمني في سيناء. وهو ما عزز صورة النظام السياسي المصري كفاعل يوازن بين حماية الأمن القومي وتقديم الدعم الإنساني لغزة.

تدخلات الأمن المصري في سيناء لضبط التوازنات الاقليمية

ولم يكن سيناريو التهجير الإسرائيلي إلى سيناء هو التهديد الوحيد، بل أيضاً مخاطر إعادة تنشيط الخلايا الإرهابية في شمال سيناء، التي حاولت استغلال الفوضى الحدودية. ففي مطلع ٢٠٢٤، رصدت الأجهزة الأمنية المصرية نشاطاً متزايداً لبعض الجماعات المسلحة الصغيرة التي حاولت استغلال مسارات التهريب، وتم تنفيذ سلسلة عمليات عسكرية نوعية أعلن عن بعضها وأخفي الكثير منها. هذا الحسم الأمني منح القاهرة مصداقية إضافية في التأكيد على أنها لا تسمح بأي فراغ أمني يمكن أن يتسلل عبره الإرهاب أو تستخدمه إسرائيل كذريعة لتدويل الملف.

ومن زاوية أوسع، فإن تدخلات الأمن المصري في سيناء ارتبطت أيضاً بتوازنات إقليمية أعمق، فمنع سيناريو التهجير الإسرائيلي إلى سيناء لم يكن فقط لحماية الأرض والسكان المصريين، بل أيضاً للحيلولة دون فرض معادلات جديدة على حساب مصر ضمن التوازنات الفلسطينية الإسرائيلية. أي أن الأمن في سيناء لم يعد قضية داخلية فقط، بل بات مكوناً رئيسياً في الاستراتيجية المصرية الأوسع لإجهاض الخطط الإسرائيلية وإدارة الأزمة الممتدة.

وبهذا، يتضح أن معبر رفح، صفقات الرهائن، إدارة الإغاثة، ملف الأنفاق، والتدخلات الأمنية في سيناء، قد مثّلت دراسات حالة تكشف كيفية تداخل البعد الإنساني مع السياسي والأمني في إدارة القاهرة للأزمة. فهي لم تكتفِ بدور الوسيط أو الممر اللوجستي، بل حولت هذه الملفات إلى أدوات استراتيجية لإفشال التصورات الإسرائيلية للتهجير، ولضمان أن تبقى مصر طرفاً لا يمكن تجاوزه في هندسة مستقبل غزة والمنطقة.

رابعاً- التوازنات الاقليمية والدولية

تتجلى أهمية الدور المصري في إدارة الأزمة الممتدة منذ ٧ أكتوبر في تعاطيه مع شبكة من المحاور الاقليمية والدولية المعقدة التي تحيط بالقضية الفلسطينية، حيث لم يعد دور القاهرة مقتصرًا على إدارة المعابر أو تسهيل عمليات الإغاثة، بل تطور إلى صياغة توازنات دقيقة بين قوى دولية وإقليمية متناقضة المصالح. وهنا، يبرز المحور الأمريكي الإسرائيلي من جهة، والفاعلون العرب والاقليميون من جهة أخرى، فضلًا عن المنصات الدولية مثل الأمم المتحدة التي سعت مصر إلى توظيفها كأداة شرعية لدعم تحركاتها وحماية مصالحها الاستراتيجية.

التوازن مع الولايات المتحدة

وتمثل العلاقة المصرية الأمريكية عنصرًا محوريًا في إدارة القاهرة للأزمة الممتدة؛ فمنذ اندلاع الحرب، وجدت مصر نفسها أمام معادلة دقيقة، فهي من جهة تعتمد على المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية كأداة دعم لاستقرارها الداخلي وتوازنها العسكري، ومن جهة أخرى تتعارض سياساتها الإنسانية والأمنية في غزة مع بعض أولويات الإدارة الأمريكية التي تبدي انحيازًا واضحًا لإسرائيل. وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية المتكررة على القاهرة لفتح معبر رفح بصورة أوسع أو للانخراط في ترتيبات أمنية مشتركة مع إسرائيل، فإن مصر قاومت محاولات تحويلها إلى طرف مباشر في الحرب، مفضلة الالتزام بدور الوسيط النشط. هذا الموقف يعكس قدرة القاهرة على إدارة علاقاتها مع واشنطن بمرونة عالية، فهي تستجيب للمطالب الأمريكية في ملفات معينة مثل مكافحة الإرهاب أو ضبط الحدود، لكنها تضع خطوطًا حمراء واضحة فيما يتعلق بالسيادة المصرية على سيناء ورفض أي شكل من أشكال التوطين أو نقل الأزمة الفلسطينية إلى الداخل المصري. وفي السياق نفسه، استخدمت مصر أدواتها الدبلوماسية للضغط غير المباشر على واشنطن، سواء عبر التنسيق مع أطراف أوروبية مثل فرنسا وألمانيا، أو من خلال إبراز كلفة استمرار الحرب على الاستقرار الاقليمي بما يضر بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

التوازن مع إسرائيل

ولم يكن التوازن مع إسرائيل أقل تعقيدًا، إذ وجدت مصر نفسها في قلب معادلة تجمع بين التعاون الأمني المحدود والتوتر السياسي المكشوف. فمن جهة، هناك التزامات أمنية تنص عليها اتفاقية كامب ديفيد وما تبعها من بروتوكولات أمنية، وهو ما يفرض على القاهرة استمرار التعاون الاستخباراتي لضبط الحدود ومنع تسلل السلاح عبر سيناء. ومن جهة أخرى، تصاعدت الخلافات بين الطرفين منذ محاولة إسرائيل فرض وقائع ميدانية جديدة في غزة عقب الحرب، سواء من خلال السعي إلى إقامة منطقة عازلة أو الدفع بآلاف الفلسطينيين نحو سيناء. القاهرة رفضت تلك المحاولات بشكل قاطع، بل واستخدمت خطابًا سياسيًا وإعلاميًا حادًا غير معتاد في علاقاتها مع تل أبيب، معتبرة أن تهجير الفلسطينيين «خط أحمر» يهدد استقرار المنطقة برمتها. هذا الموقف المصري كان له أثر مزدوج، من ناحية حافظ على مكانة القاهرة كفاعل رئيسي لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات تخص غزة، ومن ناحية أخرى أبرز التباين العميق بينها وبين إسرائيل، بما جعل العلاقة أقرب إلى «إدارة خلافات» لا إلى شراكة استراتيجية.

التوازن مع الفاعلين العرب

وعلى الصعيد العربي، تحركت مصر في مسارين متوازيين: الأول يتمثل في بناء جبهة سياسية عربية رافضة لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية عبر التطبيع الأمني أو الترتيبات المنفردة، والثاني في تأمين دعم اقتصادي وسياسي يعزز من قدرتها على المناورة. فقد كثفت القاهرة من تنسيقها مع الأردن والسعودية، سيما في المحافل الدولية التي شهدت مداولات حول مستقبل غزة. وفي الوقت ذاته، دخلت مصر في تواصل مباشر مع قطر التي لعبت دورًا محوريًا في صفقات تبادل الأسرى والتمويل الإنساني، وهو ما تطلب تنسيقًا دقيقًا لتفادي التصادم بين الأجندتين القطرية والمصرية. كما أن علاقات مصر مع الجزائر والإمارات حملت أبعادًا إضافية؛ فالجزائر دعمت خطاب

القاهرة الرافض للتهجير، بينما وفرت الإمارات دعمًا ماليًا ولوجستيًا لمبادرات إعادة الإعمار. هذا التوازن بين أطراف عربية متباينة المصالح عزز قدرة مصر على الاحتفاظ بدور «المنسق العربي» في ظل غياب توافق شامل داخل الجامعة العربية، مع تأكيدها الدائم أن أي ترتيبات مستقبلية لا بد أن تتم عبر مظلة عربية جماعية.

دور مصر في الأمم المتحدة والمنصات الدولية

سعت القاهرة إلى تدويل الأزمة عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة، حيث قدمت نفسها باعتبارها صوتًا شرعيًا يعكس المصالح العربية والاقليمية. ففي أكثر من مرة، كانت مصر في صدارة الدول التي دعت إلى وقف إطلاق النار الفوري، كما نسقت مع الأردن والإمارات لدفع قرارات أممية تدين استهداف المدنيين وتؤكد على ضرورة استمرار المساعدات الإنسانية. هذا النشاط الدبلوماسي منح القاهرة رصيدًا معنويًا مهمًا أمام المجتمع الدولي، ورسخ صورتها كدولة مسؤولة تسعى لحماية القانون الدولي الإنساني. إلا أن التحرك المصري لم يقتصر على الأمم المتحدة، بل امتد إلى مؤسسات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، حيث وظفت مصر موقعها الجغرافي والسياسي لطرح نفسها كجسر بين الشمال والجنوب. وبذلك، تمكنت من استخدام المنصات الدولية ليس فقط لتثبيت موقفها السياسي، بل أيضًا كأداة ضغط إضافية على الولايات المتحدة وإسرائيل، خصوصًا حين تلاقت المواقف المصرية مع مواقف دول مثل جنوب إفريقيا والبرازيل التي عارضت السياسات الإسرائيلية.

إجمالاً، تمثل التوازنات الاقليمية والدولية التي تديرها مصر أحد أعمدة سياساتها في الأزمة الممتدة، حيث نجحت في فرض نفسها لاعبًا لا غنى عنه في معادلة الحرب على غزة، رغم الضغوط المتعددة من الولايات المتحدة وإسرائيل. كما أن مرونتها في التعاطي مع الأطراف العربية، وقدرتها على توظيف المنصات الدولية، جعلت منها محورًا رئيسيًا في أي تصور مستقبلي للتسوية. هذا النجاح المصري لا يخلو من تحديات، أبرزها استمرار محاولات تجاوز دورها عبر قوى إقليمية أخرى مثل تركيا أو إيران، إلا أن القاهرة أثبتت حتى الآن قدرتها على الحفاظ على موقعها المركزي في قلب الأزمة.

خامساً- التحديات القائمة للسياسات المصرية في إدارة الأزمة

الضغوط الأمريكية والإسرائيلية

تواجه القاهرة في المرحلة الراهنة ضغوطًا متصاعدة من كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تسعى تل أبيب لإعادة صياغة منظومة الترتيبات الأمنية في رفح ومحيطها، مستندةً إلى دعم أمريكي واضح يجعل من ملف الحدود مع غزة أداة للضغط على مصر. هذه الضغوط لا تتخذ شكلًا واحدًا، بل تأتي في صورة مساعٍ دبلوماسية مباشرة، ورسائل غير معلنة عبر القنوات الاستخباراتية، فضلًا عن التلويح بربط المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية بمستوى التعاون المصري في ملفات محددة، على رأسها إدارة المعابر وضبط الأنفاق. وتدرك القاهرة أن الانصياع لهذه الضغوط قد يُضعف مصداقيتها أمام الشارع العربي ويُظهرها وكأنها شريك في ترتيبات إسرائيلية تمسّ الحقوق الفلسطينية، وهو ما قد يقوّض دورها كوسيط إقليمي ويعرّض مكانتها الاستراتيجية للتآكل. وفي المقابل، فإن تجاهل هذه الضغوط أو مواجهتها بشكل مباشر قد يفتح الباب أمام توترات حادة مع واشنطن، في وقت تحتاج فيه مصر إلى الدعم الدولي لتجاوز أزماتها الاقتصادية والأمنية. هذه المعضلة تجعل القاهرة أمام توازن دقيق بين الحفاظ على استقلالية قرارها وحماية مصالحها الاستراتيجية من جهة، وعدم خسارة رافعات الدعم الدولي من جهة أخرى.

الأوضاع في سيناء

تمثل شبه جزيرة سيناء تحديًا بنيويًا للسياسة المصرية، إذ أنها ليست مجرد منطقة جغرافية ملتهبة، بل مسرح تتداخل فيه اعتبارات الأمن والتنمية والسيادة الوطنية. فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها القوات المسلحة المصرية في تضييق الخناق على الجماعات الإرهابية خلال السنوات الماضية، إلا أن التهديدات المرتبطة بشبكات التهريب والأنفاق لا تزال قائمة، حيث تشكّل هذه

الشبكات قناة محتملة لإعادة إدخال الأسلحة أو العناصر المتطرفة إلى غزة أو العكس. ويتعاظم التحدي مع محاولات أطراف خارجية الدفع بسيناء كـ «خيار بديل» لتوطين الفلسطينيين أو كمنطقة لإدارة الصراع بعيدًا عن إسرائيل، وهو طرح تعتبره القاهرة خطًا أحمر يتعارض مع سيادتها المباشرة على أراضيها. ومن هنا فإن أي خلل في إدارة الملف السيناوي قد يفتح الباب أمام سيناريوهات تمسّ استقرار مصر الداخلي وتهدد معادلاتها الأمنية والاقتصادية.

صعوبة ضبط التوازن الاقليمي

وعلى المستوى الاقليمي، تواجه القاهرة معضلة معقدة تتمثل في إدارة توازن القوى بين محاور عربية وإقليمية متباينة. فمن جهة، تسعى بعض دول الخليج إلى تهدئة ميدانية تُحافظ على الاستقرار الاقتصادي الاقليمي وتمنع تصعيدًا يضر بأسواق الطاقة والاستثمار. ومن جهة أخرى، تعمل أطراف إقليمية مثل إيران وتركيا على توظيف الصراع لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة، بما يفرض على مصر أن تحافظ على دورها كوسيط قادر على مخاطبة الأطراف كافة دون أن يُحسب على محور بعينه. هذه المعادلة تتطلب من القاهرة قدرًا عاليًا من المرونة والبراغماتية، لأن أي انحياز واضح قد يُفقدها موقعها كوسيط محوري ويحوّلها إلى طرف ضمن الاستقطابات الاقليمية بدلًا من كونها عامل توازن بينها.

سادساً- التحديات القادمة للسياسات المصرية في إدارة الأزمة

مشاريع إعادة الإعمار

ومع تزايد الحديث عن مرحلة «اليوم التالي» للحرب على غزة، تتجه الأنظار إلى مصر باعتبارها المرشح الأبرز لتولي دور قيادي في عملية إعادة الإعمار. غير أن هذا الدور محفوف بتعقيدات عديدة، إذ أن التمويل المتوقع سيأتي بدرجة كبيرة من دول الخليج ومن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، لكنه سيكون مشروطًا بآليات رقابة ومعايير سياسية قد تتضمن إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية أو فرض ترتيبات أمنية تتيح لإسرائيل مراقبة غير مباشرة لعملية الإعمار. وهذا الوضع سيضع القاهرة في معضلة مزدوجة، فمن ناحية، ترغب مصر في لعب دور مركزي يضمن لها الريادة الاقليمية ويعزز مكانتها كضامن إنساني، ومن ناحية أخرى ترفض أن تتحول إلى شريك في سياسات إسرائيلية تفرغ الإعمار من مضمونه وتجعله أداة ابتزاز سياسي.

احتمالات اتساع الحرب

ويبقى احتمال اتساع رقعة الحرب قائمًا، سواء باتجاه الجبهة الشمالية عبر انخراط حزب الله في مواجهة أوسع مع إسرائيل، أو باتجاه البحر الأحمر من خلال تصعيد الحوثيين لضرب الملاحة الدولية. في كلتا الحالتين، ستكون مصر أمام تداعيات مباشرة تمس مصالحها الاستراتيجية؛ ففي حال تفجرت المواجهة شمالًا، سيعني ذلك إطالة أمد الصراع وتوسيع دائرته الاقليمية، بما يضعف أي مسار دبلوماسي تقوده القاهرة. أما إذا اتسع التصعيد في البحر الأحمر، فإن ذلك سيمس بشكل مباشر حركة الملاحة في قناة السويس، مصدر الإيرادات الاستراتيجية لمصر، ويهدد أمن حدودها البحرية. هذه الاحتمالات تجعل من الضروري أن تبقي القاهرة على استعداد دائم لإدارة انعكاسات جبهات جديدة قد تفرض نفسها فجأة.

الضغوط الاقتصادية الداخلية

لا يمكن فصل التحديات الاقليمية عن الضغوط الاقتصادية الداخلية، إذ أن الحرب الممتدة في غزة ومحيطها قد تتحول إلى عامل ضغط مباشر على الاقتصاد المصري الذي يعاني من اختلالات نتيجة للمتغيرات الدوليةالمتتابعة المتسارعة. فقد شهدت عائدات قناة السويس تراجعًا ملحوظًا في الأشهر الأخيرة بفعل الهجمات الحوثية، وهو ما انعكس على ميزان المدفوعات وزاد من

الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي. وفي حال استمرت الأزمة لفترة أطول، قد تجد القاهرة نفسها مضطرة للبحث عن ترتيبات مالية جديدة مع شركائها الخليجيين أو المؤسسات الدولية، ما قد يفتح الباب أمام مشروطيات اقتصادية وسياسية إضافية. وبذلك يصبح العامل الاقتصادي ليس فقط نتيجة للأزمة الاقليمية، بل محددًا رئيسيًا في خيارات القاهرة المستقبلية وقدرتها على تبني سياسات مستقلة.

الخاتمة

تكشف التجربة الممتدة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ أن السياسة المصرية في إدارة الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية مثلت نموذجًا مركبًا يجمع بين الحذر الاستراتيجي والفاعلية الدبلوماسية والقدرة على التكيف مع ضغوط متناقضة. فمن جهة، نجحت القاهرة في عرقلة مشاريع إسرائيلية كان هدفها المباشر تصدير الأزمة إلى الداخل المصري أو فرض ترتيبات تمس ١١ بالسيادة على سيناء أو بمعادلة القضية الفلسطينية، وذلك عبر الجمع بين أدوات الضغط الدبلوماسي والانخراط المباشر في ترتيبات إنسانية وأمنية معقدة. ومن جهة أخرى، استطاعت مصر أن توازن بين علاقاتها الحيوية مع الولايات المتحدة والتزاماتها الاقليمية والعربية، بما مكنها من أن تظل حلقة أساسية لا غنى عنها في أي مسار تسوية أو هدنة.

غير أن التحديات الراهنة والمستقبلية تفرض على صانع القرار المصري ضرورة تعزيز أدواته على مستويين: أولًا، توسيع القدرات الداخلية في سيناء عبر مزيد من ضبط الحدود والتنمية الموازية لمنع إعادة تدوير سيناء كمساحة ضغط إقليمي. وثانيًا، توظيف مكانة مصر الدبلوماسية لبناء شراكات أكثر صلابة مع الفاعلين الاقليميين والدوليين، بحيث لا تتحول الجهود المصرية إلى مجرد إدارة مؤقتة للأزمات بل إلى صياغة إطار مستدام للأمن الاقليمي. وبهذا، يمكن القول إن الدور المصري يظل، رغم القيود، الركيزة الأكثر ثباتًا في معادلة الصراع، لكنه يحتاج إلى تطويع متواصل لأدواته ورؤيته لضمان أن تبقى القاهرة صاحبة اليد الطولى في تحديد مخرجات هذه الأزمة المفتوحة.

المراجع والمصادر :

1. Lapid, Yair. "The Egyptian Solution: Israel's Future Peace Plan for Gaza." Foundation for Defense of Democracies, 24 February 2025, at: https://www.fdd.org/analysis/2025/02/25/the-egyptian-solution-israeli-opposition-leader-yair-lapid-unveils-peace-plan-for-gaza/
2. Finkelstein, Norman. "Egypt Strains Historic Peace Treaty With Israel." Foundation for Defense of Democracies, 16 May 2024, at: https://www.fdd.org/analysis/2024/05/17/egypt-strains-historic-peace-treaty-with-israel/
3. Fahmy, Khalil. "Egypt: Official and Popular Reactions to the War in Gaza." EuroMeSCo, 24 October 2023, at: https://www.euromesco.net/publication/egypt-official-and-popular-reactions-to-the-war-in-gaza/
4. Borralho, Joao Oliveira. "Egyptian-Israeli Relations: Past, Present and Future in the Gaza Strip." Master's Thesis, ISCTE-IUL, 2023,at: https://repositorio.iscte-iul.pt/bitstream/10071/21546/1/master_joao_oliveira_borralho.pdf
5. Madbouly, Mostafa. "Egypt Forms Crisis Committee Amid Escalating Iran-Israel Conflict." Egyptian Streets, 16 June 2025,at: https://egyptianstreets.com/2025/06/17/egypt-forms-crisis-committee-amid-escalating-iran-israel-conflict/
6. Sisi, Abdel Fattah. "Egypt's Balancing Borders and Stability Amid Gaza War." PRISME Initiative, 23 April 2024,at: https://prismeinitiative.org/publications/egypts-balancing-borders-stability-gaza-war-jaida-aboulfotouh-yara-ahmed/
7. Hamzawy, Amr, and Rain Ji. "Governing Gaza After the War: The Regional Perspectives." Carnegie Endowment for International Peace, 15 February 2024,at: https://carnegieendowment.org/posts/2024/02/governing-gaza-after-the-war-the-regional-perspectives?lang=en
8. Shoukry, Sameh. "Egypt's Diplomatic Balancing Act in the Middle East." The Conversation, 7 March 2025,at: https://theconversation.com/egypt-on-edge-finding-a-delicate-balance-between-gaza-and-trump-251375
9. Alawi, Heba. "Analysis: Egypt's Approach to the Gaza Crisis." SCFR, 11 April 2025,at: https://www.scfr.ir/en/politics/343984/analysis-egypts-approach-to-the-gaza-crisis/
10. Said, Adib. "Will the Philadelphia Corridor Reignite Tensions Between Egypt and Israel?" Washington Institute, 20 October 2024,at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/will-philadelphia-corridor-reignite-tensions-between-egypt-and-israel
11. Roberts, Hugh. "The Politics of Security Sector Reform in Egypt." Columbia University, 2012,at: https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/usip/0026286/f_0026286_21528.pdf
12. Muasher, Marwan. "Ending the New Wars of Attrition: Opportunities for Collective Regional Security in the Middle East." Carnegie Endowment, 4 March 2025,at: https://carnegieendowment.org/research/2025/03/ending-the-new-wars-of-attrition-opportunities-for-collective-regional-security-in-the-middle-east?lang=en
13. Nusseibeh, Sari. "Egypt on Edge: Finding a Delicate Balance Between Gaza and Trump." The Conversation, 7 March 2025,at: https://theconversation.com/egypt-on-edge-finding-a-delicate-balance-between-gaza-and-trump-251375
14. Daniel, Shlomi. "The Egyptian Plan for Postwar Gaza." Atlantic Council, 4 March 2025,at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-egyptian-plan-for-postwar-gaza-is-a-good-starting-point-but-it-needs-changes/
15. Gerges, Fawaz. "Egypt's Strategic Deployment to Somalia and Its Regional Implications." EuroMeSCo, 10 November 2024,at:

https://orionpolicy.org/shifting-tides-egypts-strategic-deployment-to-somalia-and-its-region/al-implications

16. David, Aaron. "Egypt Strains Historic Peace Treaty With Israel." FDD, 16 May 2024,at: https://www.fdd.org/analysis/2024/05/17/egypt-strains-historic-peace-treaty-with-israel/

17. Stimson Center. Mohamed Nabil El-Bendary, "Egypt's Delicate Balance: Maintaining US Support While Confronting Gaza Challenges." Stimson Center, April 18, 2025,at: https://www.stimson.org/2025/egypts-delicate-balance-maintaining-us-support-while-confronting-gaza-challenges/

18. Crisis Group. "Egypt's Gaza Dilemmas." International Crisis Group, May 16, 2024,at: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt-israelpalestine/b91-egypts-gaza-dilemmas

19. Atlantic Council. Shahira Amin, "Egypt's new ceasefire proposal is too little, too late." Atlantic Council, November 1, 2024,at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/egypt-israel-gaza-ceasefire/

20. Carnegie Endowment. "Ending the New Wars of Attrition: Opportunities for Collective Regional Security in the Middle East." Carnegie Endowment for International Peace, March 5, 2025,at: https://carnegieendowment.org/research/2025/03/ending-the-new-wars-of-attrition-opportunities-for-collective-regional-security-in-the-middle-east?lang=en

21. The Rest Journal. "An Analysis of Egyptian and Israeli Discourse on Israel's Control of the Philadelphi Corridor during the 2023 Gaza War." The Rest Journal, January 2025,at: https://therestjournal.com/2025/01/30/an-analysis-of-egyptian-and-israeli-discourse-on-israels-control-of-the-philadelphi-corridor-during-the-2023-gaza-war/

22. Springer. M. Mandour, "Egypt as Israel's New Ally," in Foreign Relations of Egypt, 2025,at: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-93798-9_8

POLICY CENTER

FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

www.policystudy.org